

قرار رقم ١/١٧

تبليغ عن المستودعات المتصلة بالمصانع

إن وزير الصناعة،
بناء على المرسوم رقم ٦١٥٧ تاريخ ٢٠٢٠/١/٢١ (تشكيل الحكومة)،
بناء على القانون رقم ٦٤٢ تاريخ ١٩٩٧/٦/٢ (إحداث وزارة الصناعة)،
بناء على المرسوم رقم ١٣١٧٣ تاريخ ١٩٩٨/١٠/٨ (تنظيم وزارة الصناعة وتحديد ملاكها)،
بناء على المرسوم رقم ٥٢٤٣ تاريخ ٢٠٠١/٤/٥ (تصنيف المؤسسات الصناعية)،
بناء على المرسوم رقم ٨٠١٨ تاريخ ٢٠٠٢/٦/١٢ (تحديد أصول وإجراءات وشروط
الترخيص بإنشاء مؤسسات صناعية وإستثمارها)،
بناء على المرسوم رقم ٩٧٦٥ تاريخ ٢٠٠٣/٣/١١ (الرقابة والتدابير والعقوبات المتعلقة
بالمؤسسات الصناعية)،
وحفاظاً على استمرارية جودة المواد الأولية والمنتجات بعد تصنيعها ووضعها في المستودعات
تمهيداً لتسليمها وبيعها والتزاماً بشفافية الإجراءات المطبقة في المصنع ومستودعاتها،
بناء على اقتراح مدير عام وزارة الصناعة،

يقرر ما يأتي:

المادة الأولى: يتوجب على جميع المصانع العاملة في لبنان تبليغ وزارة الصناعة عن كافة
مستودعاتها للمواد الأولية أو المنتجات البعيدة عن المصانع أو المتصلة بها سواء
كانت من ضمن مبنى المصنع أو خارج نطاقه وذلك تمهيداً للكشف عليها عند
الضرورة باعتبارها جزءاً مكمل للمصنع ويتوجب استكمال استيفائها للشروط
الفنية والتقنية اللازمة لا سيما في ما يتعلق بمحتوياتها وأنواعها وطرق حفظها
وسلامة منتجاتها.

المادة الثانية: على كافة المصانع التصريح أيضاً عن الشركات والمؤسسات الرديفة أو المكمل
أو الشريكة أو المتعاونة بالإنتاج قبل أو بعد نشاطها الصناعي بهدف تتبع مسار
المنتج وضبطه بشكل كامل.

المادة الثالثة: تعمل وزارة الصناعة بالتنسيق مع وزارة الاقتصاد والتجارة في متابعة موضوع
المستودعات والتخزين فيها والنقل منها وإليها.

المادة الرابعة: تتعرض المصانع صاحبة المستودعات غير المستوفية لشروط السلامة العامة على مختلف مستوياتها ومجالاتها للإجراءات المنصوص عليها قانوناً.

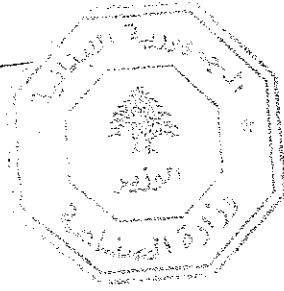
المادة الخامسة: ينشر هذا القرار ويعمل به فور نشره في الجريدة الرسمية ويبلغ حيث تدعو الحاجة.

وزير الصناعة

حماة الله

د. عماد حب الله

٢٠١٧/٥/٢١



نسخة تبلغ إلى:

- الأمانة العامة لمجلس الوزراء
- وزارة الإقتصاد والتجارة
- وزارة الصحة العامة
- وزارة الزراعة
- وزارة الداخلية والبلديات
- معهد البحوث الصناعية
- إتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة
- جمعية الصناعيين اللبنانيين
- المصالح المركزية والإقليمية لوزارة الصناعة
- الجريدة الرسمية

